المحاضرة الرابعة

الفكر الاقتصادي عند المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)

دافيد ريكاردو (1772-1823)

ولد الإنجليزي دافيد ريكاردو في لندن لأسرة يهودية تنحدر من هولندا، واشتغل بالبورصة مثل والده، فكون ثروة ودخل البرلمان، كما كتب عديد المؤلفات أهمها "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817. كانت جل أفكاره غاية في الصعوبة كونه عاش حياته ممارسا عكس سميث الذي كان مدرسا في الجامعة، فكانت كتابات ريكاردو موجهة أكثر للمتخصصين، وذلك ما أضفى طابعا أكثر علمية ودقة من أسلوب سميث الذي اعتمد طريقة التحليل التاريخية والفلسفية.

ويستند التحليل الاقتصادي عند ريكاردو الى عدد كبير من الفروض المقبولة سلفا، وتقوم هذه الفروض أساسا على ان الفرد يسعى الى تحقيق اقصى اشباع ممكن، ولم تعد اليد الخفية عند ريكاردو تعبر عن تلك العناية الإلهية التي قال بها سميث حسب النظام الطبيعي، وانما نتيجة للتنظيم الاجتماعي والتنافس بين الافراد في سبيل تحقيق اقصى اشباع ممكن.

1) نظرية القيمة والتوزيع عند ريكاردو

لم يقتنع ريكاردو برأي ادم سميث حول القيمة كون سميث أضاف ما يسمى بنفقة الإنتاج في حساب قيمة المبادلة، حيث قال بأن نظرية العمل تصلح فقط للمجتمعات البدائية، فقد جعل ريكاردو هذه النظرية نظرية عامة، فبدأ بقبول مبدأ التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، وقد رأى أنه حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة فلابد أن يكون لها قيمة استعمال، ولكن قيمة الاستعمال لا تصلح معيارا لقيمة المبادلة، فهذه القيمة تتحدد وفقا لعناصر الندرة أو العمل المبذول في السلعة، وباستخدام فكرة العمل المبذول في الإنتاج فقد حل ريكاردو مشكلة رأس المال الذي اعتبره عملا مختزنا وبشكل غير مباشر، وعليه فان تحديد قيمة السلعة يكون وفقا للعمل المبذول فيها في شكل عمل جار أو عمل مختزن (رأس المال) لذلك رأى ريكاردو أن نظرية العمل تصلح للمجتمعات الرأسمالية وليس فقط البدائية. كما فرق ريكاردو بين القيمة والثمن، فالثمن قد يختلف عن القيمة المحددة –وفقا لطريقة ريكاردو– الثمن هو ما يظهر في السوق وفقا لظروف العرض والطلب، وهو يتجه الى القيمة الحقيقية كما تحددها نظرية العمل.

كما طبق ريكاردو نفس النظرية على العمل نفسه، فالعمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل، أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان أو ما سماه بمستوى أو حد الكفاف، وعليه فان الأجور تتحدد وفقا له، وليس وفقا لمفهوم الأجر الطبيعي الذي قال به سميث.

أما فيما يتعلق بنظرية التوزيع فرأى أنه يمكن فصلها عن نظرية القيمة، فالأجور عنده تتحدد عند حد الكفاف، أما الأرباح فلم يعطي لها تفسيرا معقولا. وقد كانت أهم نقطة في نظريته في التوزيع تتعلق بالريع، فقد أبعد الريع كأحد عناصر تحديد القيمة، فالريع عنده يعود الى خصوبة الأرض، فالأراضي الأكثر خصوبة هي من تحصل على دخل يمثل الفرق بين الأراضي الخصبة والأقل خصوبة.

2) النفقات النسبية ونظرية التجارة الخارجية عند ريكاردو

لم يفرق سميث في نظرياته عن التجارة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالتخصص في انتاج سلعة معينة يتوقف على النفقات المطلقة، فأي منطقة داخل الدولة او خارجها تتخصص في سلعة معينة إذا كانت تستطيع انتاجها بتكلفة أقل من غيرها، وعلى ذلك فان النفقات المطلقة هي التي تحكم التخصص الدولي مثله مثل الشأن المحلي.

لكن ريكاردو رأى ان التجارة الخارجية تختلف اختلافا جذريا عن التجارة الداخلية، وان هناك مصلحة في قيام التجارة بين بلدين دون حاجة الى اختلاف في النفقات المطلقة، ويكفي ان يكون هناك اختلاف نسبي بين التكاليف في البلدين حتى تحقق التجارة نفعا لكل منهما. حيث اعتمد ريكاردو في هذا التحليل على مقارنة المزايا (النفقات، التكاليف) النسبية وليست المزايا المطلقة، ويمكن تعريف النفقة النسبية لإنتاج سلعة ما بانها النفقة المطلقة لإنتاجها منسوبة الى النفقة المطلقة لإنتاج سلعة أخرى في نفس البلد، ويشترط هنا لقيام التبادل التجاري اختلاف النفقات النسبية بين الدول فاذا تساوت فان ذلك يمنع من قيام التجارة الدولية.

مثال تطبيقي:

1- لنفترض أن انتاج واحد كيلوغرام من التمر والقطن يكون في دولتي الجزائر ومصر على النحو التالي:

الدولة / السلعة	التمر	القطن
الجزائر	2 سا عمل	1 سا عمل
مصر	6 سا عمل	3 سا عمل

- النفقة النسبية لانتاج التمر في الجزائر هي 1/2 = 2.
- النفقة النسبية لانتاج التمر في مصر هي 3/6 = 2.

- النفقة النسبية لانتاج القطن في الجزائر هي ½ = 0.5.
- النفقة النسبية لانتاج القطن في مصر هي 6/3 =0.5.

من هنا نلاحظ ان هناك تساوي في النفقات النسبية بين البلدين في السلعتين وبالتالي لن تحدث تجارة بين البلدين.

2- لنفترض أن انتاج واحد كيلوغرام من التمر والقطن يكون في دولتي الجزائر ومصر على النحو التالي:

الدولة / السلعة	التمر	القطن
الجزائر	8 سا عمل	9 سا عمل
مصر	12 سا عمل	10 سا عمل

- النفقة النسبية لانتاج التمر في الجزائر هي 9/8 = 0.88
- النفقة النسبية لانتاج التمر في مصر هي 10/12 = 1.2

- النفقة النسبية لانتاج القطن في الجزائر هي 8/9 = 1.125
- النفقة النسبية لانتاج القطن في مصر هي 12/10 = 0.83
- من هنا نلاحظ ان النفقة النسبية لانتاج التمر في الجزائر أقل من مثيلتها في مصر فتتخصص الجزائر في انتاج التمر
- كما نلاحظ ان التكلفة النسبية لانتاج القطن في مصر أقل من مثيلتها في الجزائر فتتخصص مصر في انتاج القطن
- ويحدث تبادل تجاري بين البلدين الجزائر تصدر التمر لمصر وتستورد قطنا والعكس بالنسبة لمصر.